التحديات والعوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات السياحية في دول الربيع العربي مع الإشارة إلى السياحة في ليبيا

الاستاذ المساعد الدكتور نجيب محمد حمودة الشعافي
جامعة الشرق الاوسط–الاردن
الاستاذ المساعد الدكتور عبد الحفيظ حسين الهروط
جامعة الزيتونة الاردنية –الاردن
الاستاذ المساعد الدكتور فراس مسلم ابو قاعود
جامعة الشرق الاوسط–الاردن

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ثورات دول الربيع العربي على اقتصادياتها وإستثمراتها، وبيان إحتياجاتها الماسة في مختلف مجالات قطاع السياحة والضيافة. وقد أشارت الدراسة إلى الرؤية الواضحة لحجم الاستثمارات الأجنبية الهاربة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي التي صاحبت هذه الثورات، بالإضافة الى تذبذب القدرة التنافسية للسياحة والسفر لهذه الدول على المدى المنظور. كما أوضحت الدراسة أهمية مشجعات وحوافز الاستثمار السياحي في ليبيا من خلال وضع آلية قابلة للتنفيذ لكي يمكن الاستفادة منها في تحديد سياسة استقطاب أعداد السياح الوافدين والتي تساهم في تطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة ذات التنمية المستدامه. وبناءً على ما تقدم، فإن السياحة تلعب دوراً أساسياً متزايداً في الاقتصاد العالمي وهذا ما يعكسه تزايد أعداد السياح في العالم المولدة للإيرادات السياحية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات النقد الأجنبي.

وقد توصلت نتائج البحث إلى غياب البرامج التدريبية المناسبة لاحتياجات سوق العمل السياحي في المنشآت الفندقية، وضعف القدرة التنافسية للقطاع السياحي لدول الربيع، بالإضافة إلى اعتماد دول

الربيع على الفرص الضائعة في صناعة السياحة العربية، وكيفية استعادة هذه الفرص من خلال برامج تنفيذية تسهم في النهوض بصناعة جذب الاستثمار السياحي لهذه الدول. كما بينت النتائج أيضاً إلى إن تنافسية قطاع السياحة في ليبيا كانت ضعيفة وما تزال، إذ لا توجد إستراتيجية واضحة في مجال صناعة السياحة والضيافة فيها، وهذا ما يشير إليه الخلل في العرض السياحي وتوزيع الاستثمارات السياحية والفندقية.

الكلمات المفتاحية: دول الربيع العربي، ليبيا، قطاع السياحة والضيافة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤشر تنافسية السياحية والسفر.

Abstract:

The aim of this study is to identify the impact of the revolutions of the Arab spring countries on their economies and investments, and their needs urgent proclamation in the various areas of tourism and hospitality sector. The study pointed that: a clear vision for the volume of foreign investments fugitive from lack of security and political stability and economic revolutions that has accompanied these, as well as the fluctuation of the competitiveness of the tourism and travel to these countries in the short term.

Results show that the absence of appropriate training programs to the needs of the labour market tourism in the hotel facilities, and weak competitiveness of the tourism sector for the countries of the spring. In addition to the adoption of the countries of the spring on the missed opportunities in the tourism industry and how to restore these opportunities through executive programs contribute to the advancement of industry attracting tourism investment to these countries. The results showed also that the competitive tourism sector in Libya was still weak, as there is no clear strategy in the field of tourism and hospitality industry where, and what this refers to the imbalance in the supply and distribution of tourist attractions and hotel investments.

Keywords: Arab spring countries, Libya, tourism and hospitality sector, foreign direct investment, index competitive tourism and travel.

المقدمة:

توصف السياحة بأنها صناعة المستقبل، وهي واحدة من أهم ثلاث صناعات تشكل القوة الدافعة لاقتصاديات الخدمات التنموية في القرن الحادي والعشرين، وهذه الصناعات الثلاث هي: الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، حيث تُعد صناعة السياحة الأسرع والأكثر نمواً وتطوراً بين هذه الصناعات؛ مما يوفر لها ميزات نسبية وتنافسية متزايدة. كما تعتبر هذه الحقائق تحديات لدول الربيع العربي في الاستجابة لقوى السوق السياحية، والعمل على بذل المزيد من الجهود للنهوض بسياحة واسعة تتناسب مع المقومات السياحية في دول الربيع، بشكل عام، وليبيا بشكل خاص. ويترتب على نمو وتطور قطاع السياحة لدول الربيع العربي العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة، مثل خلق فرص العمل الجديدة والمساهمة الفعالة في تحسن الاستقرار السياسي والأمني وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الدخل القومي الإجمالي والتأثير الايجابي على العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرافقة للقطاع السياحي كقطاع النقل والمواصلات والاتصالات والصناعة والزراعة والمصارف والإنشاءات وقطاعات البنية التحية والمؤسسية والتكنولوجية. إذ يتميز الوطن العربي بموقع استراتيجي هام في قلب العالم متوسطاً ثلاث قارات ويربط بينها بالطرق البرية والبحرية والجوية.

وقد أتيحت هذه الإستراتيجية مساحات واسعة من الأراضي تحتوي على العديد من الموارد الاقتصادية والسياحية، وجعل منها ملتقى ثقافات الشرق والغرب، والشمال والجنوب، بالإضافة إلى تنويع مناخي إقليمي عالمي مما ساعد على تدفق الحركة السياحية إلى المنطقة العربية في كافة فصول السنة للتعرف على العديد من الحضارات والثقافات والمناطق الأثرية التي تميزها عن مناطق العالم الأخرى. كل ذلك العوامل جعل المنطقة العربية منطقة جاذبة ومشجعة للسياحة العالمية من خلال أنواع السياحة المختلفة، التاريخية والثقافية والدينية والرياضية والترفيهية والصحية والعلاجية والانسانية وغيرها.

مشكلة الدراسة:

وجود ظاهرة الضعف في صناعة السياحة لدول الربيع العربي. حيث تعكس مكونات هذه السياحة بمدخليها الوصفي والإستراتيجي مبدأ الشمولية والتكاملية لعملية تشخيص واقع هذه الظاهرة، والكشف عن مكامن الضعف والقوة للوصول إلى نتائج فعالة في تحقيق الأستثمار الأمثل لهذا القطاع الحيوي الهام، من خلال اعتماد منهجية البحث العلمي في الإطار النظري الذي يتناول واقع القطاع السياحي لدول الربيع، والتطبيق العملي ضمن الإجراءات التنفيذية للنهوض بمختلف مكونات صناعة السياحة والسفر، مع التأكيد على عوامل الاستدامة فيهما.

فرضيات الدراسة:

من هنا تأتي فرضية بحثنا بأن دول الربيع العربي، بشكل عام، وليبيا بشكل خاص، فائضاً سياحياً كبيراً يتبدد في حالة عدم استغلاله وتوجيهه توجيهاً صحيحاً لخدمة الاقتصاد القومي العربي بعد الثورات الشعبية والأزمات السياسية ومن دون تعاون سياحي عربي إقليمي بين الدول العربية يساعد على تنمية الطلب السياحي العالمي ونموه وتطويره. وتقوم فروض الدراسة على العديد من التساؤلات التي تسعى إلى الإجابة عليها والتي تتمثل في الآتي:

1-ما هي المحددات الأساسية التي يجب توفرها لتهيئة مناخ الاستثمار السياحي في أي بلد من العالم.
2-ما هي العلاقة السببية بين السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية لأي بلد بهدف جذب السياح.
3-ما هي علاقة الارتباط بين القدرة التنافسية لأي بلد وجذب السياح.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيمايلي:

1-بيان أهمية معالم السياحة والاستثمار السياحي كقطاع مهم ومتميز ضمن القطاعات الاقتصادية والتنموية المستدامة.
2-التعرف على بيئة السياحة والاستثمار السياحي في دول الربيع العربي، بشكل عام، وفي ليبيا بشكل خاص.
3-معالجة مشاكل السياحة في دول الربيع العربي ومعوقاتها.
4-تقديم التوصيات والمقترحات المناسبة لتعزيز السياحة في دول الربيع العربي مابعد الثورات الشعبية.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات اللازمة ضمن المجموعة الإحصائية لدول الربيع العربي، وتقرير التنافسية العالمية للسياحة والسفر، ووزارة السياحة ومؤسسة تشجيع الاستثمار الليبي، بالإضافة إلى ما نشر من دراسات وبحوث في مجال السياحة لدول الربيع العربي. إذ استندت الدراسة إلى عدة مبررات تبرز مدى الحاجة لمثل هذه البحوث في النهوض بالقطاع السياحي لهذه الدول، وذلك لقلة الدراسات التي تناولت التقييم العام للسياسات العامة في القطاع السياحي، وأهم الفرص الضائعة فيه، مع الإشارة بوضوح إلى البرامج التنفيذية الخاصة بالتطوير المستدام لخلق منتج سياحي متطور بعد أحداث الثورات الشعبية فيها. لذا تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الرقي بأداء القطاع السياحي في دول الربيع العربي في استثمار كافة المقومات السياحية الطبيعية والبشرية والثقافية التي حابها الله إلى تلك الدول لتستطيع أن تلحق بركب الدول المتقدمة، وتأخذ نصيبها من تطور سوق السياحة العالمية. حيث قسم البحث إلى ثلاثة مواضيع رئيسة:

المبحث الأول- السياحة في دول الربيع العربي.
المبحث الثالث- مقومات جذب الاستثمار السياحي في الاقتصاد الليبي:
المبحث الثالث- نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة :

نظراً لقلة الدراسات السابقة في هذا المجال باللغة العربية حتى الاجنبية منها، إلأ ان الجهد المبذول في البحث المباشر في الدوريات الأردنية والعربية المتاحة وشبكة الإنترنت وخاصة قاعدة بيانات (EBSCO) الذي أدى إلى الندرة من الدراسات في هذا الموضوع وعلى النحو التالي:

1-دراسة بركات (1995) بعنوان "تنمية السياحة على الساحل الشرقي للبحر الميت" حيث بينت هذه الدراسة الأهمية الاقتصادية للسياحة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في منطقة الأردن وفلسطين المحتلة التي تعمل على توفير العملات الأجنبية وتدفق الإستثمارات السياحية، وزيادة فرص العمل وتقليل نسب البطالة في هذه المنطقة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أبرزها:-قدرة التنمية السياحية على امتصاص العمالة وتوفير فرص عمل بمعدل اكبر من الاستثمار في أي قطاع أخر،وان تحفيز القطاع الخاص يضاعف فرص العمل الجديدة وتتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة بعد ان كانت طاردة،وكذلك تعمل التنمية السياحية على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم.

2-دراسة صلاح الدين (1998)، بعنوان "الصناعات السياحية في مدينة القدس"، حيث بينت العوامل المؤثرة في الحركة السياحية كما أظهرت تدنى درجة الرضا عن الخدمات السياحية في منطقة فلسطين المحتلة بسبب مشكلة انعدام الاستقرار الأمني، والنقص في الطاقة الإستيعابية للفنادق وقلة الأنشطة ووسائل التسلية في تلك المنطقة.

3-دراسة الشورة (2001)، بعنوان "تقسيم السوق وبناء المكانة الذهنية للخدمات، دراسة في سوق السياحة الوافدة إلى الأردن" حيث بينت الدراسة التقسيمات السياحية في الأردن، وتوصلت إلى تدني مستوى الخدمات من حيث الجودة وارتفاع الاسعار، وعدم تناسب مستوى الخدمة المتوقعة مع المستوى المقدم، وقد كان التقيم بشكل عام سلبي. كما أضاف الشورة (2005)، "قياس جودة الخدمات في فنادق ذات الخمس نجوم في عمان" حيث ركزت على طبيعة مفهوم تسويق الخدمات بالعلاقات من الناحية التطبيقية في فنادق الخمس نجوم بالأردن، وتبين وجود إدراك واسع لمفهوم وتطبيق التسويق بالعلاقات في الفنادق الأردنية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تزويد العاملين بمهارات الإتصال وتطويرها لتحسين أداء العاملين في هذه الفنادق.

4-دراسة Shehabi (2002): بعنوان " Real Image Perceived by European Tourists toward Jordanian Tourism Product" حول الصورة الحقيقية للسياح الأوربيين نحو المنتج السياحي في الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الصورة الحقيقية للسياح الأوروبيين نحو المنتج السياحي الأردني ،والكشف عن الإجراءات الترويجية التي تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود اتجاه إيجابي لدى هؤلاء السياح نحو المنتج السياحي الأردني وأن هناك فروقا في الصورة المدركة الحقيقية بين مختلف الجنسيات، وتعزى هذه الفروق لاختلاف الخصائص الديمغرافية مثل (العمر،الجنس،المؤهل العلمي، المهنة،الحالة الاجتماعية)للسياح .

5-دراسة معلا والطائي (2003)، بعنوان " تقييم السياح العرب لجودة الخدمات الفندقية التي تقدمها الفنادق العاملة في الأردن" وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتقييم السياح العرب لجودة الخدمات الفندقية المقدمة لهم من قبل الفنادق العاملة في الأردن،وتحديدا اثر مجموعة من العوامل الديمغرافية المتعلقة بالسياح العرب على هذا التقييم بالإضافة إلى توفير مقياس صادق يمكن الاعتماد عليه في قياس جودة الخدمات الفندقية في الأردن وقد أجريت الدراسة على عينة من السياح العرب بلغ حجمها 450 سائحا، وأوضحت النتائج أن تقييم السياح العرب

لجودة الخدمات الفندقية كان سلبياً كما أنه لم يثبت أي أثر للعوامل الديمغرافية على تقييم السياح العرب للجودة بأستثناء عامل الجنسية الذي كان له تأثير ذات دلالة إحصائية على تقييم الجودة.

6-دراسة المغيربي (2006)، بعنوان "بنية التكوين المهني السياحي في الجماهيرية العظمى بين الواقع والطموح"، حيث أسفرت الدراسة عن أن للجماهيرية العظمى خصوصية معينة تتجلى في تباطؤ النمو في إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة في أخذ دورها بعملية التنمية. وقد بدأ واضحاً أن حاجة المجتمع لهذه الطاقات المتطورة في نقص تحقيق المستوى العالي في الكفاءة والمهارة للعنصر البشري، إضافة إلى زيادة أعدادها حتى أصبحت ذات مهمة ضرورية مشكلةً تحدياً خطيراً لبقاء الأمة العربية والإسلامية في تنافسها مع الأمم الأخرى في الحياة والبقاء.

المبحث الأول- السياحة في دول الربيع العربي:

المقدمة:

ما زالت دول "الربيع العربي" ترزح تحت وطأة الفقر والبطالة وانخفاض معدلات النمو، مما يدفع بوتيرة الاحتجاجات الشعبية إلى ذروتها، في ظل سياسات مالية مضطربة، وقرارات اقتصادية متخبطة، فضلا عن غياب الشفافية المطلوبة في مثل هذه الظروف. وما بين استمرارية أجواء عدم اليقين وتعثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتدهور الحالة الأمنية داخليًا، وبين عوامل خارجية تتمثل في بطء النمو العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالميًا؛ كل هذه العوامل أدت إلى استمرار ضعف النمو الاقتصادي في دول الربيع العربي خلال عام 2012، وارتفاع معدلات البطالة، مراوحة ما بين 18% إلى ما يزيد عن 30%، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 20 مليون عاطل في بداية 2013، فضلا عن تزايد اختلالات أرصدة الاحتياطات المالية في تلك الدول (الرحالي، 2013).

ومن هنا، فإن نمو السياحة في دول الربيع العربي وتطورها يترتب عليه الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المهمة. كما أن امتلاك تلك الدول كل المقومات السياحية وخاصة في مجال السياحة البينية العربية مما يؤدي إلى تكوين التكتلات العربية التي تُعد الأولى أمام السائح العربي والأجنبي. علماً بإن السياحة تعد الرصيد الاستراتيجي للتعامل مع التكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية مستقبلاً. وفي هذا الصدد نستطيع أن نورد التجربة العالمية لإثبات ذلك، حيث تبين أن ازدهار السياحة العالمية تقوم على عامل أساسي يعتبر المقصد الرئيسي للسائح في مختلف دول العالم. وقد أشارت بيانات منظمة السياحة العالمية: بتجاوز عدد السياح في العالم أكثر من مليار سائح (1.035) عام 2012، بنمو 4% عن عام 2011، كما تجاوزت الإيرادات السياحية العالمية الألف مليار دولار أمريكي، بعدما كانت في حدود 462.5 مليار دولار في عام 1990. إذ يوفر قطاع السياحة أكثر من 260 مليون فرصة عمل، ويمثل ريع السياحة نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من ثلث تجارة الخدمات على المستوى العالمي، وهو ما يجعلها تتصدر قطاع الخدمات حتى أصبحت الصناعة الأولى بالعالم.

أولاً– تطور السياحة الدولية:

تعد صناعة السياحة من أسرع القطاعات تطوراً ونمواً في القرن الحالي على المستوى الدولي، وذلك لقدرتها على توليد فرص العمل وتوفير العملات الصعبة، والمساهمة في الناتج المحلي العالمي حيث تساهم بما نسبته 15%، بينما تساهم بنسبة 16% من الاستهلاك العالمي، و7% من الاستثمار العالمي، و9.6% من إجمالي الإنفاق الحكومي. وتشير العديد من الإحصاءات والتقارير الدولية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية (WTO) التابعة للأمم المتحدة، تزايد نمو السياحة الدولية، بالرغم من تعرض العالم للعديد من الأزمات الاقتصادية، حيث بلغ عدد السياح في عام 1990، 438 مليون سائح ليصل إلى 681 مليون سائح في عام 2000 و935 مليون سائح في عام 2010، مقارنة بـ 877 مليون خلال العام 2009. وقد بلغ حجم الدخل المتأتي من السياحة الدولية 852 مليار دولار أمريكي في عام 2010 كما يتضح بالشكل (1) . وتتنبأ منظمة السياحة العالمية أن أعداد السياح الدوليين القادمين سيصل إلى نحو 1.6 مليار سائح بحلول عام 2020. (التقرير السنوي،WTO، 2011). وبفضل هذا النمو المضطرد أصبحت السياحة العالمية (سفر ونقل المسافرين) تمثل 30% من الصادرات العالمية للخدمات و6% من إجمالي صادرات السلع والخدمات.

شكل (1) عدد السياح الدوليين القادمين والإيرادات السياحية العالمية خلال الفترة (1990–2010)

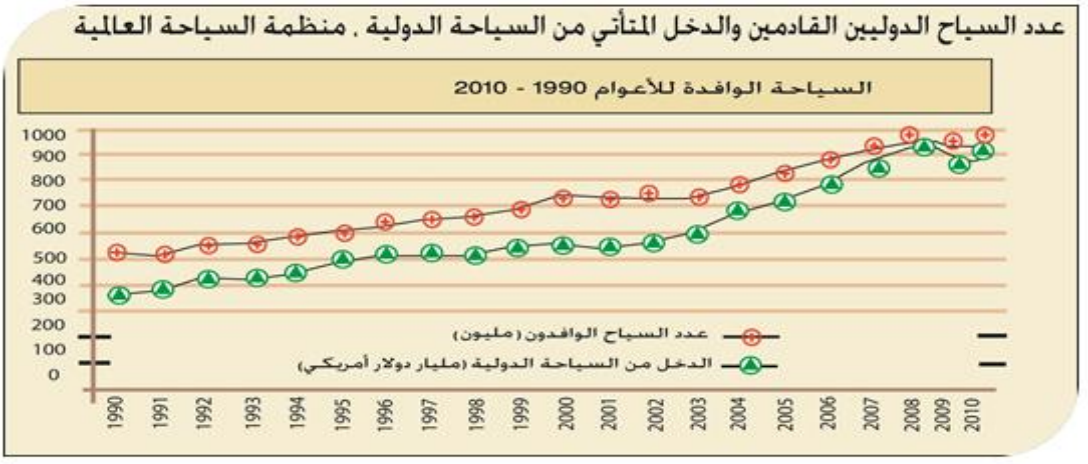

Source: World Tourism Organization (WTO), (2011), National and Regional Tourism Planning, Madrid, Spain.

كما تشير توقعات إحصاءات السياحة العالمية ضمن نظرة مستقبلية لمنظمة السياحة العالمية (1995–2020) إلى أن عدد السياح القادمين سيرتفع إلى ضعفين ونصف خلال الفترة المذكورة أعلاه، أي بعدد إجمالي 1.6 مليار سائح (بمعدل زيادة سنوية 4.1%). ومن المتوقع أن تصل المقبوضات "الإيرادات" السياحية عام 2020 نحو 2000 مليار دولار، في حين نلاحظ حصة الدول العربية من حركة القادمين 68.5 مليون سائح (أي بمعدل زيادة سنوية 7.1%) للفترة نفسها. مما يدل على الأهمية المستقبلية لقطاع السياحة عالمياً وعربياً من جهة، والتحديات التي تواجه السياحة العربية مستقبلاً من جهة أخرى.

وهنا نؤكد بأن السياحة لا زالت واحداً من أهم النشاطات الاقتصادية التي ينطبق عليها مبدأ التجارة الحرة عابرة الحدود والقارات، مما يمنح الفرصة للدول النامية بالنهوض باقتصادياتها والاستفادة من تجارب تلك الدول في مجال صناعة التنمية السياحة المستدامة (Cater, 1987). وهذا ما ينطبق على دول الربيع العربي التي تأتي ضمن مجموعة الدول النامية. وبناءً على ما تقدم، فإن الجدول رقم (1) يبين أهم تطورات ومؤشرات الاقتصاد بالنسبة لبلدان الربيع العربي خلال الفترة 2012–2013. حيث يوضح أن أنماط السياسات والقرارات الاقتصادية للحكومات الانتقالية لا زالت قائمة: مثّل استمرارية النهج الاقتصادي للنظم الفاسدة السابقة، وفي ظل بيئة عالية المخاطر، وأجواء مشحونة سياسيًا، إضافة إلى غياب إستراتيجية متوسطة وطويلة الأمد لإدارة الاقتصاد، والتي قادت سياساتها الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات البطالة وسوء الأحوال المعيشية، فضلا عن سيادة أجواء عدم اليقين فيما يتعلق بعملية الانتقال الديمقراطي، والإحجام عن إجراء إصلاحات هيكلية بالأجهزة الأمنية، مما يوفر بيئة طاردة للاستثمار ومهددة للاقتصاد. كما تمثل محدودية قدرة البنية غير المرنة لهيكل الاقتصاد على التفاعل مع التطور على الساحة الديمغرافية تحديًا، خصوصًا فيما يتعلق بالطاقات الشابة التي تمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع القوى القادرة على العمل، الأمر الذي يقود إلى تحديات فرعية أخرى تتعلق بجودة النظام التعليمي، وقدرته على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل.

جدول رقم (1) التوقعات الاقتصادية بالنسبة للبلدان الربيع العربي خلال الفترة (2012–2013)

الدولة	عوامل أو متغيرات الاقتصاد الكلي (%) ، الرقم سالب بين ( )									
	معدل النمو الحقيقي		متوسط التضخم		التوازن المالي		الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي		الاحتياطيات الرسمية (بمليار US$)	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013
ليبيا	122.0	16.7	10.0	0.9	19.4	7.7	0.0	0.0	121.4	125.4
مصر	2.0	3.0	9.7	11.4	(11.1)	(9.8)	79.7	81.1	15.6	17.1
تونس	2.7	3.3	5.0	4.0	(6.4)	(5.3)	46.3	51.5	7.8	7.8
اليمن	(1.9)	4.1	15.0	12.7	(5.7)	(6.0)	44.9	45.1	4.1	-
سوريا	2.5	2	21	23	(10.4)	(9.9)	48	70.1	1.1	2.1

المصدر: MENA in 2013: Nurture & Grow, The Middle East, Issue 440, Feb. 2013

ثانياً– مؤشر الحركة السياحية لدول الربيع العربي:

نلاحظ أن مؤشر حركة عدد السياح القادمين للأغراض السياحية من مختلف الأعراق والجنسيات لدولة ما: يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على التطور التقني والازدهار السياحي من جهة، وتحديداً للعلاقات السياحية والاقتصادية المشتركة مع مختلف دول العالم من جهة أخرى، وكما يمكن التعبير عن الحركة السياحية البينية لدول الربيع العربي وباقي دول العالم بشكل مباشر من خلال الجدول رقم (2)، وكمايلي:

جدول رقم (2) عدد السياح موزعين حسب التكتلات الجغرافية عام 1997.

دول الربيع العربي	الدول							الإجمالي	
	العربية	آسيا عدا العربية	أفريقيا عدا العربية	أوربا	أمريكا	أخرى	العدد	%
ليبيا	-	26186	3500	54964	3030	350	88030	0.9
مصر	967083	218208	46413	2394414	256668	78630	3961416	42.3
تونس	419830	15544	15268	3780682	45103	53660	4330087	46.3
اليمن	15489	7253	1279	54560	4676	1194	84451	0.9
سوريا	419512	101699	-	321273	17738	31248	891470	10
المجموع	1821914 %19.5	368890 %3.9	66460 %0.7	6605893 %70.6	327215 %3.5	165082 %1.8	9355454 %100	%100

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الربيع العربي، العدد التاسع، جامعة الدول العربية.

1- ان السياحة لدول الربيع العربي قد اجتازت نسبة 10% من إجمالي السياحة في مصر وتونس. حيث كانت حصة الأسد لتونس بنسبة بلغت 46.3% وجاءت مصر بالمرتبة الثانية بنسبة 42.3%. وهذا يدل على ضعف السياحة البينية لدول الربيع العربي الأخرى.

2- تذبذب أعداد السياح للدول المختلفة والقادمة حسب التكتلات الجغرافية الأخرى، إذ تميزت دولة مصر بعدد السياح القادمين من آسيا (218208 سائحاً)، وجاءت سوريا بالمرتبة الثانية (101699 سائحاً). أما عدد السياح من أفريقيا فقد كان تسلسلاً تنازلياً: مصر حيث بلغ العدد 46413 سائحاً، ثم تونس بـ 15268 سائحاً. في حين بلغ عدد السياح الأوروبيين حيث أحتلت تونس (3,780,682 سائحاً)، ثم مصر (2,394,414 سائحاً)، بينما احتلت المغرب المرتبة الثالثة (3,212,73 سائحاً). وجاءت مصر بالمرتبة الأولى من عدد السياح القادمين من أمريكا (256668 سائحا)، وتونس بالمرتبة الثانية (45103 سائحاً)، ثم سوريا (17738 سائحاً). وهذا يدل على أن الحصة الكبرى من السياحة العالمية في دول الربيع العربي كان بالترتيب مصر ثم تونس فسوريا.

3- وأخيراً نجد أن نسبة السياحة البينية لدول الربيع العربي من مجموعة السياحة العالمية بلغت 19.5%، في حين بلغت مساهمة سياحة دول الربيع العربي من أوروبا نسبة 70.6%، وجاءت آسيا بنسبة 3.9%، وأمريكا بنسبة 3.5%، بينما كانت نسبة أفريقيا 0.7% فقط.

4- أما نسبة سياحة دول الربيع العربي البينية وفقاً لإحصائيات التنمية الاقتصادية كانت منخفضة مقارنة مع تكتلات السياحة الاوروبية والعالمية مما يؤدي إلى مواجهة التحديات بتجميع الطاقات البشرية والمادية والاقتصادية، والاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة في ضوء التوقعات المستقبلية، وتحرير الخدمات السياحية من قيودها العربية من خلال تبسيط الإجراءات الحدودية، وتسهيل انسياب الحركة السياحية عبر المنافذ وصولاً إلى تحقيق السياحية العربية البينية.

ثالثاً- أثر اضطرابات الربيع العربي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

عندما بدأت أحداث ثورات الربيع العربي كان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم في تزايد مما كان لها الأثر العكسي على اتجاه سير هذه الاستثمارات وإعادة توجيهها إلى دول آسيا الصاعدة لترتفع من 159.33 مليار دولار في عام 2010 بزيادة قدرها 169.64 في عام 2011، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي لتتصاعد من 73.18 مليار دولار في عام 2010 لتصل 128.76 في عام 2011، ودول أفريقيا وجنوب الصحراء لتتزايد من 19.88 مليار دولار في عام 2010 لتصبح 33.61 في عام 2011، حيث كان النصيب الأكبر لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي بزيادة قدرها 76% تقريبا، تليها دول أفريقيا وجنوب الصحراء 67%.

إن اضطرابات الربيع العربي قد أثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى هذه الدول الموضح بالجدول رقم (3)، حيث ارتفعت من 12.6 مليار دولار عام 2009 إلى 12.78 مليار دولار عام 2010 بمعدل 1.16%، وهذا يتفق مع بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012-2013 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان»، والذي أشار إلى إرتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية إلى 47 مليار دولار عام 2012 بمعدل 9.8%، مقارنة مع 42.9 مليار دولار عام 2011. في حين مثلت الاستثمارات الوافدة إلى دول الربيع العربي ما نسبته 1.03% من الناتج الإجمالي العالمي البالغ 1.24 تريليون دولار، و2.23% من إجمالي الدول النامية البالغ 573.6 مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث تراجعت بشكل طفيف من 1.17% عام 2006 إلى 1.02% عام 2007 ثم عاودت الارتفاع إلى 1.11% عام 2008 ثم تراجعت إلى 1.03% عام 2010.

وتشير بيانات التقرير إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى ليبيا فقط فيما تراجعت (مصر، تونس، سوريا واليمن). وأوضح التقرير أن مصر احتلت المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 6.4 مليار دولار وبحصة بلغت 49.95% من الناتج الإجمالي لدول الربيع العربي رغم تراجع التدفقات الواردة بنسبة 5% مقارنة بالعام 2009. أما بالنسبة للعام 2011 فهناك تراجع واضح لصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الثالث من العام المالي (2010-2011) بنسبة بلغت حوالي 75.1% (تقرير البنك المركزي المصري، أغسطس 2011). تلتها ليبيا في المرتبة الثانية فقد ازدادت التدفقات الواردة بأكثر من 40% في عام 2010 لتصل إلى 3.8 مليارات دولار، ولكن هذه الطفرة يبدو أنها قصيرة الأجل بالنظر إلى الوضع السياسي الراهن في البلد بشكل خاص ودول شمال أفريقيا بشكل عام التي من المرجح أن تشهد تراجعاً في التدفقات الواردة حيث لم تحدث عمليات كبيرة تتعلق باندماج واجتياز الشركات عبر الحدود على مدى الطويل. كما احتلت تونس المرتبة الثالثة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 1.5 مليار دولار وبنسبة 11.8% علماً بأن التدفقات قد تراجعت في عام 2010 مقابل انخفاض حاد في عام 2011، إذ انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 50% (الشمري، 2011). بينما تسببت المظاهرات والحراكات الشعبية في خسارة للاقتصاد التونسي قدرت بما يقارب من 8 مليار دولار (بولا ميجا، 2011)، حيث خفض تصنيف تونس الائتماني إلى الصفر حسب وكالة

فيتش، إضافة إلى فقدان الاقتصاد التونسي لمصادر العملات الأجنبية بسبب تدهور السياحة وانعدام الحوالات الخارجية. وقد أشار اتحاد المصارف العربية في تقريره الصادر في العام 2011 بأن الاقتصاد التونسي تكبد في عام 2011 خسائر تقدر بحوالي 2.52 مليار دولار أمريكي. وقد جاء في التقرير الصادر عن مؤسسة الاستثمار العالمي (World Investment report, 2008) أن نسبة نمو الاقتصاد التونسي المتوقعة ستهبط من 3.05% إلى 0.01 (UNCTAD, 2008). ثم تأتي سوريا في المرتبة الرابعة بقيمة 1.3 مليار دولار وبنسبة 10.8% من الناتج الإجمالي لدول الربيع العربي، والتي لا زالت تشهد أحداثاً دامية مؤسفة حتى الآن، أما التدفقات الواردة إلى اليمن فقد انخفضت بقيمة 329 مليون دولار في عام 2010 وبنسبة 2.6% من الناتج الإجمالي لدول الربيع العربي. وفي عام 2011، حدث تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن تجاوزت خسائر الاقتصاد اليمني نحو 1.5 مليار دولار، وتعثر الحركة المصرفية بنسبة 40%، وعجز في الموازنة وصل لأكثر من 4 مليارات دولار (الشمري، 2011)، مع احتمال أن تهبط الاستثمارات بما قيمته 200 مليون دولار أو أكثر بسبب الصراع والاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي تشهده البلاد الآن.

جدول رقم (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الربيع العربي بالمليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	النسبة من الإجمالي 2010 (%)	معدل النمو /2009 2010 (%)
ليبيا	1.038	2.013	4.689	4.111	2.674	3.833	29.98	43.34
مصر	5.376	10.043	11.578	9.495	6.712	6.386	49.95	(4.86)
تونس	783	3.308	1.616	2.758	1.688	1.513	11.84	(10.37)
سوريا	583	659	1.242	1.467	1.434	1.381	10.80	(3.70)
اليمن	-302	1.121	917	1.555	129	(329)	(2.57)	(355.04)
إجمالي دول الربيع العربي	**7.478**	**17.144**	**20.042**	**19.386**	**12.637**	**12.784**	**-**	**1.16**
الدول النامية	**332.307**	**429.459**	**573.032**	**658.002**	**510.578**	**573.568**	**-**	**12.34**
دول الربيع العربي / الدول النامية (%)	2.25	3.99	3.50	2.95	2.48	2.23	-	-
العالم	**982.593**	**1.461.863**	**1.970.940**	**1.744.101**	**1.185.030**	**1.243.671**	**-**	**4.95**
دول الربيع العربي / العالم (%)	0.76	1.17	1.02	1.11	1.07	1.03	-	-

المصدر: قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (إنكتاد) تقرير الاستثمار العالمي (2011).

لقد أشار تقرير مؤسسة "جيوبوليسيتي" المستقلة إلى أن تكلفة الربيع العربي الاقتصادية قدرت بنحو 20.56 مليار دولار بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي في تلك الدول في حين أن تكلفة التمويل العام بلغت 35.28 مليار دولار. كما بينت الدراسة التي شملت دول ليبيا ومصر وتونس وسوريا واليمن بالإضافة إلى البحرين، فقد بلغت التكلفة الإجمالية للثورة في ليبيا 14.2 مليار دولار، بينما وصلت في سوريا إلى 27.3 مليار. أما في مصر فكانت 9.79 مليار دولار، وفي تونس 2.52 مليار دولار، في حين بلغت التكلفة في اليمن 0.98 مليار دولار (CNN Global News View, 2011).

يأتي حجم تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الربيع من خلال اختلالات في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل عوامل كبح جذب الاستثمارات والتي من أهمها:

1- الإضرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لثورات الربيع العربي.

2- وجود اختلالات في التشريع والقضاء والأنظمة الإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وممارسة المركزية وتعقيد الإجراءات، حيث تشير الكثير من المعلومات والدراسات إلى تدني النمو في الناتج القومي الإجمالي في دول الربيع، وضعف البنية الأساسية، وهبوط مستوى الإنتاجية، وانخفاض مستوى دخل الفرد، وارتفاع معدل نمو الاستهلاك بمعدلات تتجاوز معدل نمو الإنتاج، وتصاعد العجز في الميزانية العامة، وفي الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والاعتماد الكبير على الموارد الخارجية، وزيادة العرض النقدي، وارتفاع معدل التضخم.

3- انخفاض مستوى البنية الأساسية، وتراجع في جودة التعليم وتزايد نسبة الأمية وارتفاع معدل البطالة، واتساع قاعدة الفقر وتدهور مستوى معيشة المواطن، واستشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري، والتكدس الوظيفي في المدن والتباين الكبير في مراحل التنمية بين الحضر والريف والمحافظات.

4- صاحب هذه الثورات ارتفاع درجة المخاطرة، وسوء التوقعات المستقبلية بالنسبة للاستقرار الأمني والاقتصادي.

رابعاً- مؤشر تنافسية قطاع السياحة في دول الربيع العربي :

لقد صدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، في تقريره الأول في مارس 2007 عن تنافسية السياحة والسفر[1] في العالم، حيث بين بأن عوامل الجذب السياحي تعد العمود الفقري للتنافسية، ويصنف التقرير الدول المشاركة ضمن معيار تنافسية السفر والسياحة: حيث يضع لكل دولة عدد من النقاط من 1

[1] يقصد بالتنافسية في السياحة والسفر: تنويع المنتج وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للسائح مع توفير مناخ استثماري جاذب وتسهيل إقامة المشروعات السياحية. وهذا يعنى أن تسعى كل دولة نحو تطبيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية والطبيعية الموجودة لديها؛ وأن تقوم بمراعاة المتطلبات العالمية في ظل تحقيق شروط السوق العادلة بهدف تحسين وتنمية رفاهة مواطنيها.

إلى 6 لكل فرع محدد من فروع المعيار والتي تعبر عن فاعلية القطاع. ويتكون المؤشر الكلي للتنافسية Travel and Tourism Competitiveness Index (TTCI) من ثلاث مؤشرات فرعية (sub-index) كما يلي:

- الإطار التنظيمي والقانوني (subindex A) ويشمل خمسة مؤشرات.
- بيئة الأعمال والبنية الأساسية (subindex B) وتشمل خمسة مؤشرات.
- الموارد البشرية والثقافية والطبيعية (subindex C) وتشمل أربعة مؤشرات.

وتحتوي هذه المؤشرات الفرعية بدورها على أربعة عشر مؤشراً تمثل محاور لتقيم السياحة في دول العالم (أنظر هيكل المؤشر شكل 2). وقد اعتمد التقرير في تحليله على نوعين من البيانات:

- بيانات كمية وهي بيانات مدونة عن القطاع.
- بيانات نوعية وهي بيانات يتم الحصول عليها من خلال المسوحات التي يجريها المنتدى.

شكل (2) هيكل المؤشر الكلي التنافسية السياحية والسفر

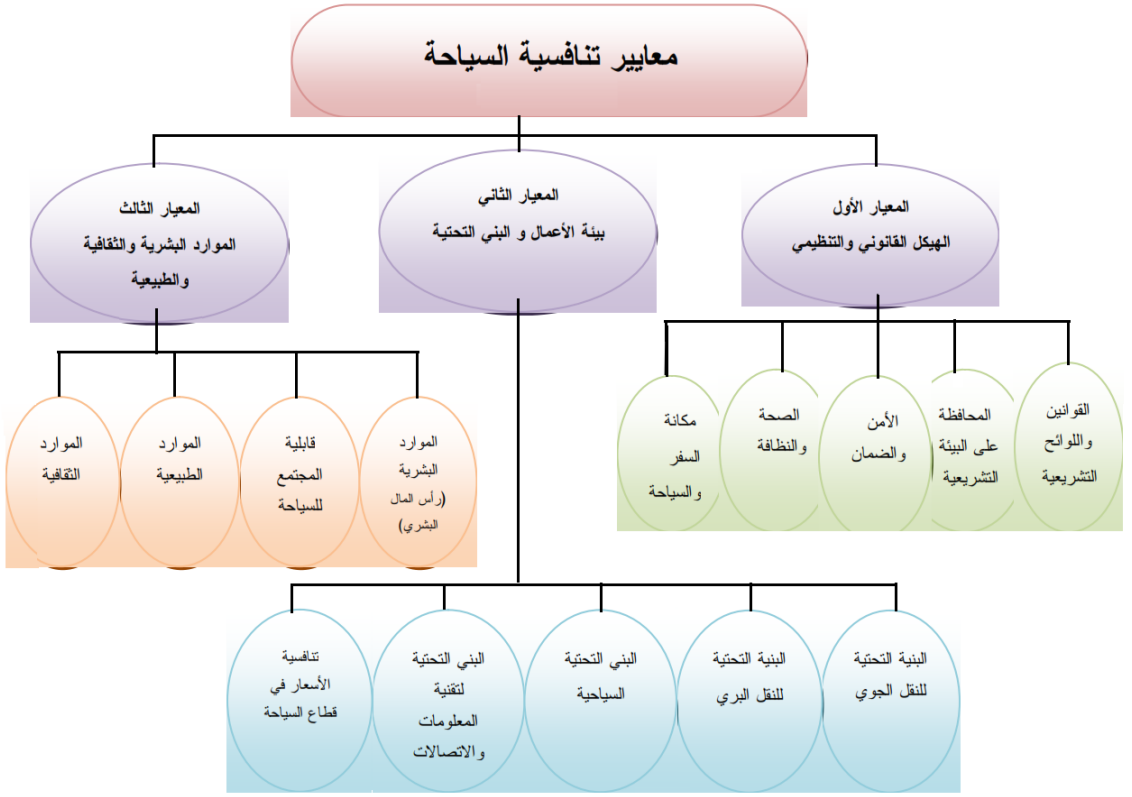

المصدر: Travel & Tourism Competitiveness Report, 2011

يوضح الجدول رقم (4) العوامل والمؤشرات لمعايير التنافسية للسياحة والسفر وموقع دول الربيع العربي من بين الدول المشتركة وعددها 139 دولة للعام2011 وذلك بناءاً على النقاط التي تحصلت عليها كل دولة من المعايير

الفرعية الثلاثة بعد وزنها بحسب أهميتها في الجذب السياحي. حيث تمت إضافة اليمن لعام 2013، واستبعاد ليبيا وسوريا بسبب الاضطرابات الامنية والسياسية الجارية. وكما هو موضح تالياً:

الجدول رقم (4) مكونات معايير تنافسية قطاع السياحة في دول الربيع العربي

المعايير		ليبيا		مصر		تونس		سوريا		اليمن (2013)	
		النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب
المعيار الفرعي الأول (subindex A) الإطار القانوني والتنظيمي		3.25	124	3.96	75	4.39	47	3.49	105	2.82	140
المؤشرات	1- القوانين واللوائح التشريعية	2.98	135	4.62	49	5.01	23	3.61	123	2.72	140
	2- المحافظة على البيئة	3.69	134	4.09	113	5.31	18	3.92	126	3.76	131
	3- الأمن والسلامة	4.22	100	3.35	135	5.11	56	4.83	69	3.01	139
	4- الصحة والنظافة	4.27	83	5.17	56	4.41	79	4.07	90	2.01	127
	5- تحديد أولويات السفر والسياحة	3.07	132	5.45	22	6.02	8	4.44	79	2.61	137
المعيار الفرعي الثاني (subindex B) بيئة الأعمال والبني التحتية		2.92	107	3.59	74	4.05	54	2.91	109	2.89	110
المؤشرات	1- البنية التحتية للنقل الجوي	2.50	99	3.47	55	3.17	65	2.31	110	2.17	124
	2- البنية التحتية للنقل البري	2.59	127	3.37	76	4.24	48	3.13	92	2.82	115
	3- البني التحتية السياحية	2.19	107	2.87	88	4.48	51	1.99	115	2.30	107
	4- البني التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات	2.39	101	2.66	93	3.05	76	2.31	106	1.88	122
	5- تنافسية الأسعار في قطاع السياحة	4.93	39	5.59	5	5.30	9	4.82	51	5.27	10
المعيار الفرعي الثالث (subindex C) الموارد البشرية والثقافية والطبيعية		3.18	125	3.77	71	3.94	59	3.39	113	3.18	128
المؤشرات	1- الموارد البشرية	4.19	115	4.61	93	5.39	27	4.32	108	3.87	119
	2- قابلية المجتمع للسياحة	4.16	122	5.11	29	5.30	19	5.27	23	4.28	106
	3- الموارد الطبيعية	1.92	134	2.87	85	2.64	95	2.11	128	3.03	101
	4- الموارد الثقافية	2.47	66	2.48	65	2.44	69	1.85	88	1.54	112

المصدر: Travel & Tourism Competitiveness Report, 2011, 2013

1- مراكز دول الربيع العربي في مؤشرات معايير التنافسية:

- تعد تونس أكثر دول الربيع العربي تنافسية في المنطقة، إذ سجل المعيار 4.39 من 6 لتقع في المرتبة 47 في الجزء المتعلق بالأطر القانونية في قطاع السياحة والسفر، والمرتبة 54 في الجزء المتعلق بتوفر بيئة

الأعمال والبنية التحتية، والمرتبة 59 في الموارد البشرية والثقافية والطبيعية، والمرتبة 8 في إعطاء الأولوية لقطاع السياحة والسفر، والمرتبة 9 فيما يتعلق بتنافسية الأسعار في قطاع السياحة، والمرتبة 19 في قابلية المجتمع للسياحة.

- حافظت مصر على المركز الثاني في دول الربيع العربي، إذ سجل معيار الأطر القانونية في قطاع السياحة والسفر 3.96 من 6 لتقع في المرتبة 75، والمرتبة 74 في الجزء المتعلق بتوفر بيئة الأعمال والبنية التحتية، والمرتبة 71 في الموارد البشرية والثقافية والطبيعية، والمرتبة 22 في إعطاء الأولوية لقطاع السياحة والسفر، والمرتبة 5 فيما يتعلق بتنافسية الأسعار في قطاع السياحة، والمرتبة 29 في قابلية المجتمع للسياحة.
- في حين سجلت سوريا المركز الثالث في دول الربيع، إذ سجل معيار الأطر القانونية في قطاع السياحة والسفر 3.49 من 6 لتقع في المرتبة 105، والمرتبة 109 في الجزء المتعلق بتوفر بيئة الأعمال والبنية التحتية، والمرتبة 113 في الموارد البشرية والثقافية والطبيعية، والمرتبة 79 في إعطاء الأولوية لقطاع السياحة والسفر، والمرتبة 92 فيما يتعلق البنية التحتية للنقل البري، والمرتبة 23 في قابلية المجتمع للسياحة.
- بينما احتلت ليبيا المركز 124 بين 139 دولة في تقرير 2011 بدرجة 3.25 مقارنة بالمركز 112 بين 133 دولة عام 2009 بدرجة 3.38. ويعتمد تحديد ترتيب ليبيا على المنهجية المتبعة من قبل المنتدى الاقتصادي الدولي والتي تطبق على كافة الدول دون تغيير أو تحيز والذي بصورته الحالية يعتبر في غير صالح كثير من الدول الناشئة ومنها ليبيا. حيث يعود التدهور في ترتيب ليبيا بـ 12 مركز مقارنة بعام 2011 إلى تدني مؤشر الإطار التشريعي والتنظيمي للسفر والسياحة والذي سجل 3.25 نقطة مدفوعا بتدني ترتيب مؤشر القوانين واللوائح التشريعية 135، كذلك مؤشر المحافظة على البيئة 134، حيث بلغ ترتيب قوة تحديد أولويات السفر والسياحة 132، وترتيب مؤشر الأمن والسلامة 100. بالاضافة إلي هناك تدني في ترتيب بعض المؤشرات الأخرى مثل: مؤشر الموارد الطبيعية 134، البنية التحتية للنقل البري 127، قابلية المجتمع للسياحة 122 والموارد البشرية 115. في حين هناك نقاط قوة لليبيا في بعض المؤشرات متمثلة في الحصول علي المركز 39 في تنافسية الأسعار لقطاع السياحة، والحصول علي مراكز متقدمة في مؤشر الموارد الثقافية الذي احتل 66؛ نظرا لاحتوائه على عامل التراث المحلي والعالمي وهي من العوامل المهمة للجذب السياحي، ومؤشر الصحة والنظافة الذي احتل المرتبة 83.
- أما اليمن فقد تراجعت بالمركز الأخير لدول الربيع، إذ سجل معيار الأطر القانونية في قطاع السياحة والسفر 2.82 من 6 لتقع في المرتبة 140، والمرتبة 110 في الجزء المتعلق بتوفر بيئة الأعمال والبنية التحتية، والمرتبة 128 في الموارد البشرية والثقافية والطبيعية. لقد حصلت جميع المؤشرات على مواقع متدنية؛ ما عدا مؤشر تنافسية الأسعار في قطاع السياحة الذي احتل المرتبة 10 ، بينما احتل مؤشر القوانين واللوائح التشريعية، ومؤشر الأمن والاستقرار في المرتبة (140، 139) على التوالي.

2- الإجراءات والتحديات التي تواجه زيادة القدرة التنافسية للقطاع السياحي لدول الربيع العربي:

أن الاهتمام بقطاع السياحة وإكسابه ميزة تنافسية تجعله يحتل مكانة مناسبة في السوق الدولية والمساهمة في نمو الدخل القومي بمشاركة فاعلة للقطاع الخاص، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مراقبة كلفة الإجراءات والتشريعات المتعلقة بتطوير القطاع السياحي وفق أفضل المعايير الدولية، ويمكن تبني عدد من المقترحات المتعلقة بزيادة القدرة التنافسية للقطاع السياحي كما يأتي:

1- إعداد سياسات واستراتيجيات جديدة تتبنى المعايير العالمية لمؤشر التنافسية العالمي وتعزيز البيئة القانونية والتشريعية والأمنية لدعم تنافسية القطاع السياحي.
2- لا توجود إستراتيجية واضحة في مجال صناعة السياحة في بعض دول الربيع العربي وهذا ما يشير إليه الخلل في العرض السياحي وتوزيع الاستثمارات السياحية.
3- تحديث وتطوير قانون السياحة الحالي لدول الربيع العربي بما يتواءم والتطورات العالمية في صناعة السياحة الحديثة .
4- تطوير وتحسين قطاع النقل السياحي البري والبحري والجوي من خلال تخفيف الأنظمة المطبقة للسماح للنقل السياحي بالعمل داخل المواقع السياحية وفيما بينها، وتجهيزه بأحدث المعدات التكنولوجية في القطاع بالإضافة إلى تلبية احتياجات السياح من الأسواق المستهدفة.
5- العمل على توفير الخدمات السياحية بالأسعار المرتبطة بدخول الأفراد في الدول ذات الدخل المحدود عن طريق تحديد جهة سياحية مسئولة عن مراقبة الأسعار، وفتح باب المنافسة في تقديم الخدمات السياحية.
6- البحث في تنافسية الضرائب السياحية ورسوم التأشيرات، بالمقارنة مع الوجهات السياحية المنافسة.
7- تحديث وتطوير معايير الترخيص والتنظيم الخاصة بقطاع السياحة بما في ذلك متطلبات الشركات الناشئة، ومعيقات إنشاء الأعمال أو تنفيذها والتكاليف المفروضة على مؤسسات كافة أعمال انواع السياحية المتنوعة.
8- منح جائزة التميز في الأعمال السياحية بناء على المعايير الدولية لترويج التسويق السياحي لأفضل الأنشطة وأساليب الإدارة في المنظمات السياحية ومكافأتها.
9- تفعيل دور مشترك بين الغرف التجارية والهيئات التنظيمية السياحية في دول الربيع العربي، بدعم المناخ الاستثماري السياحي بما ينعكس على سهولة إقامة العروض ضمن ملتقى سنوي للمنشآت والمشاريع السياحية، وتقديم التسهيلات الجمركية للاستثمار السياحي، وتنسيق القوانين والأنظمة والتشريعات الناظمة.

المبحث الثالث- مقومات جذب الاستثمار السياحي في الاقتصاد الليبي:

يعتبر قطاع السياحة في ليبيا قطاعاً ناشئاً يمتلك بعض الموارد الداخلية مثل المواقع التاريخية والثقافية والدينية والطبيعية والحضارية والصحراوية والمعابد ولوحات الفسيفساء في المدينة المطلة على المياه الزرقاء للبحر المتوسط؛ والتي تشكل ميزة تنافسية لجلب السياح إلى بلد تمتد سواحله 1700 كيلومتر ويملك كنوزا من العصور القديمة منها خمسة مواقع سجلتها يونسكو باعتبارها من مواقع التراث العالمي ومناظر الصحراء الخلابة، ومن هذه الموارد على سبيل المثال لا الحصر: الساحل الشرقي نشأة المدن الإغريقية والرومانية في قورينا (شحات) وابولينا

(سوسة) ويورسبريدس (بنغازي)، وعلى الساحل الغربي المدن الفينيقية والرومانية في لبدة وصبراته واويا (طرابلس) أو الكهوف في الجبل الغربي. كما تمتلك ليبيا أيضا أثار ما قبل التاريخ تتمثل في النقوش والرسوم الصخرية كما في جبال اكاكوس، وأبار مجي، والشرشارة، والعيوينات، هذه بالإضافة إلى الواحات الصحراوية مثل واحة غدامس، وغات، ومرزق، والجغبوب وشلال درنة، حيث تمثل هذه الموارد عوامل جذب سياحية مهمة. فإذا تم توظيف هذه الإمكانيات والمقومات السياحية بشكل جيد يخدم توجهات الدولة من خلال إشراك المجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية كشريك استراتيجي وفاعل، بإبراز نشاطاتها وثقافاتها وتراثها والأفكار الخلاقة لديها، وتحفيزهم لتوفير الأيدي العاملة الماهرة والخدمات المساندة، مما ينعكس على وجود استثمار حقيقي يعمل على خلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع، وتحسين مستوى دخل المواطن، وتطوير البنى التحتية السياحية للمنطقة، بالإضافة إلى توفير إمكانية وجود استثمار سياحي يعمل على زيادة أعداد السياح في الدولة الليبية، وزيادة منافسة ليبيا كسوق سياحي غني لجذب اكبر عدد ممكن من السياحة العالمية. بينما توجد كنوز وثروات أثرية سياحية أخرى لم تستغل بشكل أفضل لتأخذ دورها ومكانتها على خريطة أولويات سوق العمل السياحي في ليبيا. إذ أظهرت دراسة أعدها العاملون في قطاع السياحة ونشرت في التقرير العالمي لسوق القطاع السياحي لعام 2012 أن 56 في المائة يعتقدون أن ليبيا لديها كل المقومات لتصبح وجهة سياحية رئيسية بمجرد تمتع البلاد بالاستقرار السياسي وتحسن البنية الأساسية.

1- مؤشرات إحصائية في السياحة الليبية:

من خلال بعض المؤشرات الإحصائية للقطاع السياحي الليبي، يمكن تحديد واقع ومتطلبات السياحة عبر السنوات الأخيرة من خلال حجم الاستثمارات ومعدل النمو السنوي، ومساهمة حجم التسهيلات المصرفية في القطاع السياحي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الموضح في الجدول رقم (5):

- تذبذب في الإيرادات السياحية حيث بلغت قيمتها 11389840 دولار سنة 2000، وتزايدت لتصل إلى 45538640 دولار عام 2005 بمعدل نمو سنوي 91%، ثم انخفضت لتصل 27863290 دولار عام 2008 بمعدل تباطوء بنسبة 4% ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع اعداد السياح القادمين خلال تلك الفترة حيث بلغ عدد السياح عام 2000 حوالي 174000 سائح لينخفض هذا العدد إلى 29783 سائح عام 2008. وأما نمو الناتج المحلي الإجمالي فهو الأخر قد تتذبذب: إذ كانت أعلى نسبة نمو 13.0% عام 2003، ثم انخفضت إلى 4% عام 2008. حيث تبين بأن انخفاض الدخل السياحي ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى الظروف الاقتصادية والبيئية والتشريعية والقانونية في البلاد، فمثلاً بعد عام 2006 نص القانون الليبي على ضرورة وجود ترجمة عربية في جوازات السفر الاجنبية. بالإضافة إلى أن إيرادات النفط الكبيرة في ليبيا ساعدت على تراجع أولوية السياحة مقارنة بالبلدين المجاورين مصر وتونس حيث مثلت السياحة مصدرا رئيسيا للدخل قبل الانتفاضة في كل من البلدين.

- كما اتضح من الجدول بأن هناك تطوراً ملحوظاً في حجم التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الواقعة (2000-2008) من 42483 ألف دينار عام 2000 ليصل إلى 219574 ألف دينار بزيادة مقدارها 177091 ألف دينار. إلا أن استغلال هذه التسهيلات الائتمانية لم تحقق أهداف تطور السياحة في الاقتصاد الليبي مما يدل على عدم كفاءة القدرة المصرفية في وضع خطة إستراتيجية في منح الائتمان السياحي لتطويره ونموه. يضاف إلى ذلك عدم تقديم حوافز خاصة للاستثمارات السياحية الصغيرة والتركيز على تقديمها للمشاريع الكبيرة من جهة، وعدم اعتماد طريقة منح العقود التفضيلية في مجال الاستثمارات السياحية الليبية للمستثمرين المعروفين سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الأجنبي.

الجدول رقم (5) أهم المؤشرات الاقتصادية للسياحة في ليبيا خلال الفترة (2000-2008)

البيان	السنوات								
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الإيرادات (دولار)	11389840	11389840	11242000	12896240	23877280	45538640	29982920	26731760	27863290
معدل النمو السنوي		0	-1.298	14.715	85.149	90.720	-34.159	10.843	4.233
حجم الائتمان (بيتار)	42483	49354	57243	61008	60044	38213	45288	89979	219574
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	-	-4.3	-1.3	13.0	4.4	9.9	5.9	6.0	3.8

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (2000-2008)، الكتيب الإحصائي، طرابلس- ليبيا، أعداد مختلفة.

2- الحركة السياحية في ليبيا:

يرتبط عدد السياح القادمين وعدد الفنادق سنوياً بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تكون في مجملها أساساً للقاعدة السياحية المتنوعة والمتوفرة في ليبيا من خلال السياحة التاريخية والثقافية والدينية والصحية والعلاجية والمناخية والرياضية والمؤتمرات العلمية والاستثمارية وغيرها. وكل ذلك يساهم في تطوير الحركة السياحية ضمن سلسلة زمنية معينة. حيث تشير أحدث البيانات عن عدد القادمين إلى ليبيا وعدد الفنادق فيها خلال الفترة 2000-2008. الموضح في الجدول رقم (6) وكما يلي:

- تراجع عدد السياح القادمين من مختلف الجنسيات من 174000 سائح عام 2000 ليصل إلى 29783 سائح عام 2008 بانخفاض قدره 144217 سائح وبمعدل 83%. ويعزي سبب هذا الانخفاض إلى عدة أسباب أهمها الحظر الاقتصادي الذي فرض على ليبيا خلال فترة التسعينات، وأما في الفترة التي بعدها يعود سبب الانخفاض إلى تدني الخدمات السياحية مقارنة مع دول الجوار مصر وتونس، ويؤكد أيضا أن هناك قصورا كبيرا للتسويق السياحي في جذب أعداد كبيرة من السائحين. وقد تأثرت ليبيا كثيراً بهذه الظروف التي أدت إلى تذبذب واقع الصناعة السياحية وتطورها بشكل مباشر.
- تذبذب أعداد الفنادق حيث كانت 194 فندقاً عام 2000 ازدادت إلى 266 فندقاً عام 2004 ثم انخفض العدد إلى 256 فندقاً عام 2006، ثم ارتفع عدد الفنادق إلى 271 فندقاً عام 2008، أي بزيادة 6%. هذا التذبذب يدل على عدم إتباع سياسة استثمارية للسياحة في ليبيا بما يتوافق مع متطلبات أعداد السياح القادمين مما أدى إلى عدم وضوح رؤية القوانيين والتشريعات الناضمة للقطاع السياحي والفندقي لدى المستثمرين المحلين، وعدم تقديم حوافز مشجعة للمستثمرين العرب والاجانب للمساهمة في استقطاب رؤوس الأموال الليبية والعربية والاجنبية غير المستغلة.

الجدول رقم (6) عدد السياح القادمين وعدد الفنادق في ليبيا خلال الفترة (2000-2008)

البيان	السنوات								
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السياح	174000	20339	20075	23029	42638	81319	41542	38025	29783
عدد الفنادق	194	194	194	194	266	212	256	268	271

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (2000-2008)، الكتيب الإحصائي، طرابلس- ليبيا، أعداد مختلفة.

تعد الاستثمارات السياحية في ليبيا تقليدية في الجزء الأكبر منها لبعض انواع السياحة العلاجية والتعليمية والدينية، فضلا عن سياحة المعارض والمؤتمرات والرياضية والصحراوية والبيئية وغيرها من المجالات التي لا نعيرها الاهتمام الكافي: لأسباب متعلقة بنقص الخبرة وضعف القدرة على إدارة المشاريع، وعدم وجود الكفاءات المتخصصة للإشراف عليها من قبل كثير من الجهات الحكومية، وقلة الحوافز وضعف برامج التسويق. كما إن الاستثمار السياحي الناجح يعمل على توفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى إقامة مشاريع سياحية: كالفنادق والمنتجعات والقرى السياحية والمطاعم والمتنزهات والمزارات الدينية وشركات النقل السياحي وغيرها، وكذلك الطلب السياحي المتزايد لمتطلبات الاحتياجات السياحية الضرورية: كالمعارض وشركات التسويق والترويج والإعلام وغيرها، بالإضافة إلى شركات ووكالات السياحة والسفر. وبناءً على ما تقدم، فإن رؤوس الأموال الوطنية مع رأس المال الأجنبي ضمن تشريعات ميسرة ومرنة يعملان على توفير مناخ استثماري ملائم لتطوير البنى الأساسية للمنشأت والمواقع السياحية. كما يعد توفير دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية المبنية على الحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية، ونظم الإدارة العامة المتطورة: عنصرا "أساسيا" في حفز وجذب الاستثمارات إلى القطاع السياحي الليبي وتطويره في كافة المجالات.

3- البرامج والإجراءات التنفيذية لتشجيع الاستثمار السياحي في ليبيا:

يتضمن تشجيع الاستثمار السياحي في ليبيا على مجموعة من الإجراءات والبرامج التنفيذية التالية:

1- إعداد الأدلة الاستثمارية السياحية بالمواقع، وتطوير الخدمات السياحية في تلك المواقع والارتقاء بمواصفاتها، وأساليب تقديمها وما يتصل بها من صور الأنشطة السياحية المختلفة. وتطوير قنوات توزيع Distribution Channels الخدمات السياحية سواء عبر أنظمة التوزيع الالكترونية Electronic Distribution Systems أو عبر وكلاء سياحيين Travel Agencies أو عبر منظمين لبرامج سياحيةMarketing Intermediaries، أو من خلال الاتحادات البيئية والجمعيات الحكومية Government Ecotourism Associations، حسب أنماط السياحة المعروفة دولياً (التاريخية، البيئية، العلاجية، الدينية، الثقافية ....الخ). وكلما كانت عمليات التوزيع ناجحة كانت أقدر على تحقيق الفعالية النشطة لبيع البرامج السياحية Return on Investment وزيادة التعاقدات التي تتم عليها.

2- الاهتمام بالخدمات المصرفية وتطويرها. بالإضافة إلى تعزيز ودعم الاستثمار في البنى التحتية والتجهيزات الأساسية والتقنيات الحديثة في الاتصالات ونظم المعلومات، علماً بإن ضعفها يعد أهم تحدي يواجه كفاءة التسويق السياحي. كما أشار تقرير لصندوق النقد الدولي المعنون "ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص"، حيث حدد الخبراء عدداً من التحديات في وجه النمو الاقتصادي الليبي تمثل في: كيفية إصلاح أوضاع السياسيات المالية العامة ضمن تحديد إستراتيجية موحدة متكاملة، وتعزيز الشفافية والمحاسبة والمسئولية والعدالة الاجتماعية. ويؤكد التقرير أيضاً على ضرورة سيادة مفاهيم الحوكمة، وإجراء الإصلاحات القانونية والتشريعية الناظمة للقطاع السياحي بكافة مجالاته. كما أن الحالة الأمنية والإضطرابات الإقليمية والدعاوى الانفصالية، تلقي بظلالها على فرص الاستثمار السياحي والنهوض بالاقتصاد الليبي.

3- ضرورة وجود دائرة أو مؤسسة معنية (كهيئة تنشيط السياحة) بمتابعة قضايا ومشاكل الاستثمار السياحي وإزالة كافة العقبات والتعقيدات التي تواجه المستثمرين في هذا القطاع الفعال والهام.

4- إنشاء شركات تنمية سياحية ليبية مشتركة مع دول العربية، والتنسيق مع المؤسسات المالية والمصرفية لتمويل المشاريع السياحية، وإعداد قاعدة بيانات للمواقع القابلة للنمو السياحي والشركات الاستثمارية بالمنشآت السياحة.

5- تفعيل دور مشترك بين الغرف التجارية والهيئات التنظيمية السياحية في ليبيا، من خلال دعم المناخ الاستثماري السياحي بما ينعكس على سهولة إقامة المنشآت السياحية وإقامة ملتقى سنوي لعرض المشاريع السياحية، وتقديم التسهيلات الجمركية للاستثمار السياحي، وتنسيق القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بالاستثمار في قطاع السياحة.

6- إقامة منتديات ومعارض سنوية مختصة بالاستثمار السياحي، مع إعادة النظر في تشجيع الباحثين والدارسين للقيام بإجراء المزيد من الدراسات حول تطوير القطاع السياحي وتنمية بتوفير مراكز للمعلومات والبيانات.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي تمثل واقع السياحة في دول الربيع العربي من جهة، وواقع السياحة الليبية من جهة أخرى ضمن مايلي:

أولا- الاستنتاجات:

1- يعد نمو قطاع السياحة لدول الربيع وتطورها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، كما أن مقومات تطور السياحة العربية بكل أنواعها المتوفرة على مستوى كل دولة من دول الربيع بحاجة الى مزيد من الدراسات والابحاث

2- كانت تكلفة ثورات الربيع العربي الاقتصادية والاستثمارية أكبر من قدره هذه الاقتصاديات على التحمل في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني في تلك الدول، والأزمة المالية الدولية التي يعيشها العالم.

3- تفاقمت مشكلة البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي والمالي في دول الربيع بعد خفض حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وعدم استغلال رؤوس الاموال الوطنية والعربية في هذه الدول.

4- إن اللجوء إلى المساعدات والقروض الخارجية لمواجهة التعثر الاقتصادي الذي تواجهه دول الربيع العربي في مرحلة ما بعد الثورات قد يكلف الأنظمة الجديدة تكاليف اجتماعية باهظة ويضع تلك البلدان في حالة الارتهان للخارج، لاسيما في ظل غياب الشفافية حول اتفاقات القروض وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية لكيفية الاستثمارات وسياسات العدالة الاجتماعية.

5- الأرقام السياحية للدول الربيع العربي تشير إلى ضعف السياحة العربية على حساب السياحة العربية الدولية حيث بلغت نسبة السياحة العربية البينية 19.5% مقابل 80.5% للسياحة العربية الدولية.

6- حصة السياحة للدول الربيع العربي من مجموع السياحة الدولية نسبة ضعيفة لا تتناسب مع حجم تلك الدول وموقعها وإمكانيتها، حيث بلغت نسبة الاستقطاب للسياحة للدول الربيع العربي من السياحة العالمية نحو 2.77% فقط، كما بلغت نسبة المقبوضات السياحة للدول الربيع العربي 2.2% من مجمل إيرادات السياحة العالمية.

7- أثبتت نتائج الدراسة من الناحية الكمية أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بين توفر محددات مناخ الاستثمار، وكمية تدفق رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أي بلد.

8- تبين من النتائج أن هناك علاقات سببية مباشرة بين توفر محددات مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية لأي بلد لجذب السياح، أي أن البلدان التي تتميز بتوفر محددات مناخ الاستثمار تحصل على المراكز الأولى في التنافسية والعكس من ذلك البلدان التي تتسم بضعف محددات مناخ الاستثمار.

9- انخفاض عدد السياح القادمين إلى ليبيا وهذا يؤكد إن هناك قصورا كبيرا للتسويق السياحي، كما لا توجد إستراتيجية واضحة في مجال صناعة السياحة في ليبيا وهذا ما يشير عليه الخلل في العرض السياحي وتوزيع الاستثمارات السياحية.

10- يعود التدهور في ترتيب ليبيا في تقرير التنافسية لعام 2011 إلى تدني مؤشر الإطار التشريعي والتنظيمي للسياحة والسفر، والذي سجل 3.25 نقطة مدفوعا بتدني ترتيب مؤشر القوانين واللوائح التشريعية 135، كذلك مؤشر المحافظة على البيئة 134، حيث بلغ ترتيب قوة تحديد أولويات السفر والسياحة 132، وترتيب مؤشر الأمن والسلامة 100. بالاضافة إلي ذلك، هناك تدني في ترتيب بعض المؤشرات الأخرى مثل مؤشر الموارد الطبيعية 134، البنية التحتية للنقل البري 127، قابلية المجتمع للسياحة 122 والموارد البشرية 115.

11- جاءت ليبيا في المرتبة الثانية بعد مصر 113 من أصل 144، وفقاً للتقرير التنافسية العالمية (2012-2013)، وتبدو الحالة الليبية مختلفة عن باقي دول الربيع العربي، حيث أنها البلد النفطي الوحيد من بينها، إذ سجلت معدلات تنموية مرتفعة، كما أنها تتمتع باحتياطيات نقدية جيدة، إذ سجلت صادرات النفط والغاز في 2012 عائداً يصل إلى 54.9 مليار دولار أمريكي. مما يدل على أعتمد الاقتصاد الليبي على النفط بشكل أساسي الذي كان سريع التأثير بالتغير في أسعار البترول، فضلا عن عدم قدرة قطاع البترول على توفير عدد كافٍ من الوظائف لصالح المواطن الليبي.

12- تراجع عدد السياح القادمين إلى ليبيا من مختلف الجنسيات خلال الفترة 2000-2008 بمعدل قدره 83%. ويعزي سبب هذا الانخفاض إلى عدة أسباب أهمها الحظر الاقتصادي الذي فرض على ليبيا خلال فترة التسعينات أما في الفترة التي بعدها يعود سبب الانخفاض إلى تدني الخدمات السياحية والفندقية مقارنة مع دول الجوار مصر وتونس، مثل: ضعف الخدمات المصرفية وخاصة الالكترونية، بالإضافة إلى ضعف التخطيط السياحي في ليبيا وغياب المراكز المعلوماتية في توفير بيانات دقيقة عن النشاط السياحي والخدمي.

13- لا زالت السياحة الليبية تعاني معوقات عديدة من خلال عدم الاستقرار السياسي والاستثماري والأمني في المنطقة، وعدم وضوح خطط السياحة وسياساتها فيها، وقلة الشفافية، وانخفاض الثقافة السياحية المحلية، وغير ذلك من معوقات عديدة بالرغم من اهتمام الحكومة الجديدة بتشجيع الاستثمار بشكل عام، والاستثمار السياحي بشكل خاص.

ثانياً- التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1-يتوجب على دول الربيع العربي أن تعمل على تسريع وتيرة الاستقرار الأمني والسياسي فيها: لخفض درجة المخاطرة في النهوض بالسياحة العربية، وتوجيه المستثمرين العرب والأجانب من خلال تحرير الاقتصاد العربي البيني وحرية انتقال الأموال والعمالة بين مختلف الأقطار العربية بدون القيود والشروط المعقدة الموجودة حالياً.

2-تحديث القوانين والتشريعات، وتأمين المناخ الاستثماري في دول الربيع، وتشجيع العقود التفضيلية في مجال جذب المستثمرين محلياً وعربياً ودولياً من خلال بناء مراكز ترفيهية متميزة على غرار المراكز المعروفة في عواصم العالم.

3-الاهتمام بتوفير البيانات الضرورية للسياحة والسفر وإعداد خريطة إلكترونية ونشرها عبر الانترنت على مستوى السياحة العربية بشكل دوري مستمر وبدقة موضوعية، خدمة للاستثمار والمستثمرين الباحثين.

4-تطوير البنى التحتية والتقنية الحديثة في الاتصالات ونظم المعلومات في القطاعات الاقتصادية الخدمية المؤثرة على السياحة مثل: قطاع النقل والمواصلات والاتصالات والإنشاءات والمصارف.

5-تكثيف التسويق التعليمي السياحي والفندقي، والشروع في وضع قاعدة معلومات واسعة لمتابعة تطور احتياجات السوق المحلي لربط مخرجات التعليم وبرامج التدريب السياحي بهذه الاحتياجات.

6-تفعيل دور هيئات تنشيط السياحة في دول الربيع العربي محلياً وإقليمياً ودولياً.

7-تشجيع الاكاديمين والباحثين والدارسين للقيام بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الاستراتيجية حول تطوير وتنمية القطاع السياحي والفندقي بتوفير مراكز للمعلومات والبيانات، وتأمين الكوادر المدربة سياحياً من خلال إنشاء كليات السياحة في الجامعات العربية وخصوصاً في الجامعات الليبية ودعم المعاهد والمدارس السياحية الموجودة حالياً.

المراجع:

اولاً- المراجع العربية:

1. الشورة، محمد (2001) تقسيم السوق وبناء المكانة الذهنية للخدمات، دراسة في سوق السياحة الوافدة إلى الأردن، مجلة مؤته للبحوث والدراسات 16 (6)، ص. 125.
2. الشورة، محمد (2005) قياس جودة الخدمات في فنادق ذات الخمس نجوم في عمان، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العلوم الإدارية 7 (1)، 62-75.
3. الشمري، حبيب (2011) تقرير لصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، اقتصادات الثورات، العد 6571، 2011/10/8.
4. الرحالي، خديجة (2013) عدد العاطلين عن العمل بالمنطقة العربية ،اخبار ألان2013 ,15 Apr ، http://akhbar.alaan.tv/news/post/11571/number-unemployed-arab-region-million
5. المجموعة الإحصائية لدول الربيع العربي، العدد التاسع، جامعة الدول العربية.
6. المغيربي،الهادي(2006)مجلة كلية الاداب،طرابلس،ليبيا،العددان،9،8،ديسمبر(2006)ويونيو(2007).
7. المهيرات، بركات (1995) تنمية السياحة على الساحل الشرقي للبحر الميت، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
8. الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (2000-2008)، الكتيب الإحصائي، طرابلس- ليبيا، أعداد مختلفة.
9. بولا ميجا (2011) مجلة العرب الدولية، المجلة، لندن، العدد 1564، يونيو 2011.
10. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2012-2013) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان»،http://www.dhaman.org .
11. صلاح الدين، عايد احمد (1998) الصناعات السياحية في مدين القدس، مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، القدس.
12. ضمان الاستثمار: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- الكويت- ص7-18.
13. قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (إنكتاد) تقرير الاستثمار العالمي (2011).
14. معلا، ناجي وحميد الطائي (2003) تقييم السياح العرب لجودة الخدمات الفندقية التي تقدمها الفنادق العاملة في الأردن، مجلة دراسات للعلوم الإدارية 30 (1)، ص. 128.

ثانياً– المراجع الإجنبية:

1. Cater, E.A. (1987), Tourism in the Least Developed Countries, Annals of Tourism Research, 14, P. 202-226.
2. CNN Global News View. (2011) سوريا أكثر الدول الخاسرة في الربيع العربي online available at: http://arabic.cnn.com/2011/business/10/15/arab.spring_costs.
3. Global Competitiveness Report (2012-2013), online available at: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012-13.pdf.
4. MENA. (2013), MENA in 2013: Nurture and Grow, the Middle East, Issue 440, Feb. 2013.
5. Shehabi, O. (2002), Real Image Perceived by European Tourists toward Jordanian Tourism Product, MBA Thesis, University of Jordan.
6. Travel and Tourism Competitiveness Report, 2011, 2013.
7. UNCTAD, World Investment Report, 2008.
8. World Tourism Organization (WTO). (2011), National and Regional Tourism Planning, Madrid, Spain.